

المشاكل الاقتصادية للبلدان الأقل نمواً والبلدان غير الساحلية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

نبيل محمد دبور*

يبلغ عدد سكان البلدان الإحدى والعشرين الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي 325 مليون نسمة أو نحو نصف سكان البلدان الثمانية والأربعين الأقل نمواً في العالم ويمثلون حوالي نسبة 26% من إجمالي سكان بلدان المنظمة. وتمثل التنمية الاقتصادية والاجتماعية تحدياً رئيسياً ليس فقط لتلك البلدان نفسها ولكن أيضاً لمجموعة بلدان المنظمة ككل ولشركائها في عملية التنمية. وفي ظل هذه الظروف، يُحلل هذا التقرير الاتجاهات الأخيرة في المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لتلك البلدان خلال السنوات الخمس الأخيرة التي تتوفر بيانات حولها. كما يلقي الضوء على بعض القضايا المتعلقة بالعملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث حول البلدان الأقل نمواً المزمع عقده خلال شهر مايو 2001 في بروكسل والمسائل التي سيناقشها ذلك المؤتمر.

1. مقدمة

في عام 1971، أقر المجتمع الدولي بوجود فئة من البلدان التي لا تختلف عن بقية البلدان من حيث مدى الفقر الذي تعاني منه شعوبها فحسب، وإنما أيضاً من حيث ضعف مواردها الاقتصادية والمؤسسية والبشرية وكثرة العوائق الجيوفيزيائية التي تحيط بها في الكثير من الأحيان. وقد حددت منظمة الأمم المتحدة 48 بلداً (انظر الجدول الملحق 1) يُقدر عدد سكانهم، حسب إحصائيات عام 1998، بستمائة وأربعة عشر مليون نسمة أو ما يعادل نسبة 10.4% من سكان العالم، وصنفتهم ضمن المجموعة المعروفة باسم "البلدان الأقل نمواً". وتتسم هذه البلدان بعدم القدرة على تطوير اقتصاداتها الوطنية وضمان مستوى المعيشة اللائق لشعوبها إضافة إلى كون اقتصاداتها شديدة التأثر بالصدمات الخارجية والكوارث الطبيعية.

وضمن الجهود التنموية التي تبذلها الأمم المتحدة، تلقى البلدان الأقل نمواً عناية خاصة على اعتبار أن الاحتياجات التنموية لهذه البلدان تفوق بكثير الاحتياجات لدى سائر البلدان النامية. وفي هذا السياق، يخلص استعراض عالمي نصفني صدر في عام 1995 حول مدى التقدم المحرز في تنفيذ

* اقتصادي أول، رئيس قسم الأبحاث الاجتماعية بمركز أنقرة.

برنامج العمل الخاص بالبلدان الأقل نموا لعقد التسعينات¹ إلى أن هذه البلدان لا تزال مهمشة. وفي عام 1997، وفي محاولة لتخليص البلدان الأقل نموا من حالة التهميش التي تعيشها، قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث حول البلدان الأقل نموا في مايو من العام القادم.

صدرت أول قائمة بالبلدان الأقل نموا في عام 1971 وتضمنت 8 بلدان أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. إلا أن هذا العدد ارتفع بصورة منتظمة حتى بلغ 21 بلدا في عام 1997. وتعود هذه الزيادة إلى البلدان التي كانت ضمن فئة البلدان الأقل نموا وانضمت إلى المنظمة (سنة بلدان)، والبلدان التي كانت أعضاء في المنظمة وأصبحت مصنفة ضمن البلدان الأقل نموا (7 بلدان) بين عامي 1971 و1997. ويبلغ العدد الإجمالي لسكان البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة 324.7 مليون نسمة يمثلون نسبة 49.8% من الإجمالي العالمي لسكان البلدان الأقل نموا ونسبة 25.9% من إجمالي سكان بلدان المنظمة حسب تقديرات عام 1999. وتمثل مجموعة البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة أضعف شريحة ضمن المجموعة الإسلامية ككل ولذلك فإن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدى هذه البلدان تُعدُّ تحديا كبيرا سواء بالنسبة لها أو بالنسبة لمجموعة بلدان المنظمة ككل أو بالنسبة لشركاء هذه البلدان في العملية التنموية.

ونتيجة للوضع أعلاه، فقد أولت منظمة المؤتمر الإسلامي أولوية كبرى إلى رصد التطورات على صعيد البلدان الأقل نموا الأعضاء. ولذلك يجلُّ هذا التقرير، كالعادة، الاتجاهات الأخيرة في المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة. ويُجرى هذا التحليل في ضوء الانتعاش الذي يشهده الاقتصاد العالمي حاليا بعد التراجع الحاد الذي شهده في أعقاب الأزمة المالية الآسيوية عام 98/1997. ويتضمن التقرير قسما خاصا لإلقاء الضوء على بعض القضايا المتعلقة بالتحضيرات والمهام الخاصة بمؤتمر الأمم المتحدة الثالث حول البلدان الأقل نموا المقرر عقده في مايو 2001 في بروكسل.

2. الانتعاش العالمي الحالي

يشهد الاقتصاد العالمي حاليا فترة انتعاش بعد التراجع الشديد الذي سجله في أعقاب الأزمات المالية التي وقعت في الأسواق الآسيوية وأسواق صاعدة أخرى. فالتراجع الذي شهده هذا الاقتصاد خلال الفترة 98-1997 قد زال تقريبا خلال عام 1999 الذي شهد تحسنا في الأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية. فقد سجل الاقتصاد العالمي زيادات كبيرة في الإنتاج والتجارة

¹ برنامج العمل المعتمد من قبل مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للبلدان الأقل نموا الذي عقد في باريس في سبتمبر 1990.

بما أمكن معه توقع استمرار هذا النمو خلال العام الحالي أيضاً. وحسب عدد مايو 2000 من تقرير وضع الاقتصاد العالمي الذي يصدره صندوق النقد الدولي، سيشهد الاقتصاد العالمي ازدهاراً خلال عام 2000 إذ أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سينمو بنسبة 4.2% خلال العام المذكور مقارنة بنسبة 2.5% في عام 1998 (صندوق النقد الدولي، 2000، ص 203). ويعكس الانتعاش الذي يشهده الاقتصاد العالمي أساساً الأداء المستقر والقوي لاقتصادات معظم البلدان المتقدمة والكثير من بلدان الأسواق الصاعدة و البلدان الآسيوية حديثة التصنيع خلال عام 1999.

وانعكست مزايا نمو النشاط الاقتصادي العالمي على التجارة العالمية. فقد أدى نمو هذا النشاط في عام 1999 إلى زيادة سريعة ونشطة في حجم التبادلات التجارية. وشكّل اقتصاد الولايات المتحدة وكذلك اقتصادات البلدان الآسيوية حديثة التصنيع حافزاً رئيسياً للتجارة العالمية خلال العام المذكور نتيجة للزيادة الكبيرة في الطلب المحلي الحقيقي لدى هذه الاقتصادات. ولئن تساوى معدل الزيادة في حجم التجارة السلعية العالمية لعام 1999 مع معدل عام 1998 (4.5%)، فقد فاق معدل الزيادة المسجل في الربع الأخير من عام 1999، ونسبته 6.5%، متوسط المعدل المسجل خلال عقد التسعينات ككل. ومن ناحية أخرى، ارتفعت قيمة التجارة السلعية العالمية من -2.6% في عام 1998 إلى 3.0% في عام 1999 (منظمة التجارة العالمية، 2000).

وبالنسبة للبلدان النامية كمجموعة، كان الانتعاش الذي شهده عام 1999 بطيئاً وغير متكافئ. فبالرغم من الزيادة المعتدلة في إنتاج البلدان الآسيوية، لم يسجل متوسط النمو الاقتصادي الحقيقي سوى ارتفاعاً طفيفاً من 3.2% في عام 1998 إلى 3.8% في عام 1999. وظلت معدلات النمو دون ما كانت عليه قبل الأزمة في الكثير من هذه البلدان، وخصوصاً منها تلك الواقعة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط (صندوق النقد الدولي، 2000، ص 209).

وعلى عكس البلدان النامية، لم تتمكن البلدان الأقل نمواً عموماً من الاستفادة بصورة كافية من الانتعاش الحالي في الاقتصاد العالمي، وبالتالي من الزيادة في حجم التجارة العالمية، من خلال زيادة حصتها من هذه التجارة. فقد استمر تراجع النمو الاقتصادي لدى هذه البلدان خلال عام 1999، وظل معدل النمو الاقتصادي الحقيقي لديها أقل بكثير من مستوياته قبل الأزمة. فقد سجلت المجموعة متوسط نمو حقيقي بلغ 3.8% خلال العام المذكور وهو معدل أقل بكثير من النسبة التي حققتها خلال عام 1995 والبالغة 6.5% (نفس المصدر). وبينما ظلت حصة المجموعة من الصادرات العالمية من السلع والخدمات ثابتة عند نسبة حوالي 0.5% قبل وبعد

الأزمة، فقد زاد العجز في ميزان حسابها الجاري من 9.4 بليون دولار في عام 1996 إلى 13 بليون دولار في عام 1999 (نفس المصدر، ص 250).

3. البلدان الأقل نمواً: التطورات والتوقعات

على ضوء الموجز السابق حول الوضع الحالي للاقتصاد العالمي، يقدم هذا القسم من التقرير عرضاً لأهم التطورات التي شهدتها البلدان الأقل نمواً خلال عقد التسعينات بصورة خاصة. ويتم التركيز على بعض المجالات الرئيسية وطرح عدد من خيارات السياسات العامة بهدف تيسير استخلاص التوقعات للعقد الحالي بالنسبة لهذه البلدان.

3-1. خلفية مرجعية

إن البلدان الأقل نمواً هي أكثر بلدان العالم فقراً. وقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبالتالي المجتمع الدولي، هذا التصنيف عندما أصدرت في عام 1971 أول قائمة بالبلدان الأقل نمواً ضمت 24 بلداً. إلا أن عدد البلدان المذكورة في القائمة أخذ في التزايد بصورة منتظمة على مدار الأعوام التالية ليلعب 48 بلداً في عام 1994. وكانت الآمال معقودة على أن تؤدي الجهود التنموية المبذولة إلى تحسُّن أداء تلك البلدان وارتقائها، الواحد تلو الآخر، إلى درجة أعلى في التصنيف الدولي للبلدان. إلا أن السنوات الخمس والعشرين الماضية لم تشهد نجاح أي من هذه البلدان في ذلك باستثناء بوتسوانا في عام 1994.

وأصبح جلياً خلال عقد السبعينات أن هذا التباطؤ، بل والتراجع في بعض الحالات، في تزايد مستمر إذ سجلت بلدان المجموعة معدل نمو بلغ حوالي 0.6% خلال العقد الإنمائي الثاني للأمم المتحدة وهو أقل من المتوسط المسجل خلال العقد الإنمائي الأول البالغ حوالي 0.9% وأقل بكثير من المتوسطات التي حققتها بلدان نامية أخرى (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2000، ص 1). وسجلت البلدان الأقل نمواً كمجموعة، خلال نفس الفترة، تراجعاً في حصة الفرد في كل من المجالات الاقتصادية الرئيسية التالية: الإنتاج الزراعي، إنتاج الصناعات التحويلية، إجمالي الاستثمار المحلي، القوة الشرائية للصادرات، حجم الواردات.

خلال عقد الثمانينات، وعلى الرغم من السياسات الإصلاحية التي اعتمدها الكثير من البلدان الأقل نمواً لإجراء تحولات هيكلية في اقتصاداتها الوطنية، وعلى الرغم من إجراءات الدعم التي اتخذها عدد من البلدان المانحة في مجالات المساعدات والديون والتجارة، فإن الوضع الاقتصادي لتلك البلدان ككل ازداد سوءاً. ومن بين العوامل التي أدت إلى هذا التدهور ضعف السياسات

الداخلية، والكوارث الطبيعية، والأوضاع الخارجية السلبية. كما مثلت خدمة الدين الخارجي مشكلة كبرى بالنسبة لتلك البلدان خلال عقد الثمانينات.

3-2. التطورات خلال التسعينات والتوقعات بالنسبة للعقد الحالي²

لقد كان الأداء التنموي غير مستقر بالنسبة لعدد كبير من البلدان الأقل نمواً خلال عقد التسعينات. ومنذ اعتماد برنامج العمل في عام 1990، برزت العديد من العوامل المحلية والعالمية التي سيكون لها انعكاسات هامة على التوقعات التنموية لتلك البلدان خلال العقد الحالي. فعلى المستوى المحلي، تضمنت هذه العوامل سوء تصميم وإدارة السياسات الاقتصادية الكلية، ونشوب صراعات سياسية واضطرابات أهلية في الكثير من بلدان المجموعة، وهبوط مستوى أداء قطاع الزراعة، ونقص الأطر القانونية والمؤسسية المناسبة. وعلى المستوى العالمي، شكلت تطورات مثل تزايد وتيرة العولمة وتحرير التجارة، واستمرار الانخفاض في حجم تدفقات المعونات الإنمائية الرسمية وارتفاع مستويات المديونية الخارجية تحديات كبرى أمام تحقيق أهداف برنامج العمل لعقد التسعينات.

ومن منظور شامل، فقد فشل الهيكل الاقتصادي الحالي للبلدان الأقل نمواً كمجموعة في رفع مستوى النشاط الاقتصادي وزيادة العوائد التصديرية اللازمة لإدامة الاستثمار وتوسيع نطاقه مما أعاق تنفيذ التعديلات الهيكلية وتحقيق النمو في هذه البلدان. فبعد الارتفاع الذي سجله معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في منتصف التسعينات ليصل إلى ذروته البالغة 6.5% في عام 1995، عاد هذا المتوسط إلى التراجع بصورة مستمرة خلال النصف الثاني من العقد ليُسجل نسبة 3.8% فقط في عام 1999. ولذلك، فعلى الرغم من الزيادة المحققة في الإنتاج والتجارة العالميين خلال التسعينات، لم يطرأ تغيير يذكر على حصة مجموعة البلدان الأقل نمواً من التجارة العالمية إذ لا تتعدى صادراتها نسبة 0.5% من الصادرات العالمية بينما لا تتجاوز وارداتها نسبة 0.6% من الواردات العالمية.

خلال النصف الثاني من التسعينات، أبدى الاتجاه العام في إجمالي المدخرات المحلية لدى المجموعة بوادر زيادة معتبرة بالمقارنة بالمستويات المسجلة خلال النصف الأول من العقد. فقد ارتفع المتوسط السنوي لهذه المدخرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 6.9% خلال الفترة 1990-95 إلى 9.1% للفترة 1995-98. وعلى الرغم من هذا الاتجاه الإيجابي، إلا أن مستويات هذه المدخرات لا تزال منخفضة بكل المقاييس بالمقارنة بما هي عليه لدى سائر المناطق

² يركز هذا القسم أساساً على التقرير المعد من قبل أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في يوليو 2000 (انظر UN 2000 في المراجع).

والبلدان النامية. ويعزى هذا الانخفاض عموماً إلى انخفاض دخل الفرد لدى بلدان المجموعة. كما يمكن القول إن التزامات خدمة الدين تقوّض قدرات تلك البلدان على حشد المدخرات المحلية وتحويل دون استفادتها من الموارد القابلة للاستثمار.

شكّل الأداء الاستثماري الضعيف (على المستويين المحلي والأجنبي) جانباً هاماً من الجوانب التي اتسم بها النشاط الاقتصادي لمجموعة البلدان الأقل نمواً خلال فترة التسعينات. وعلى الرغم من الزيادة التي سجلها المتوسط السنوي المرجح لإجمالي الاستثمار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من نسبة 15% للفترة 1990-1994 إلى 17.6% في عام 1998، إلا أن هذا المتوسط يظل دون مثيله المسجل في عام 1980 والبالغ 19%، كما يُعدّ متواضعاً عند مقارنته بالمعدل الذي سجلته كافة البلدان النامية ومقداره 25%. ومن ناحية أخرى، فعلى الرغم من الاتجاه الإيجابي عموماً الذي سارت عليه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى البلدان الأقل نمواً خلال النصف الثاني من التسعينات، إلا أن حصة هذه البلدان من إجمالي التدفقات إلى كافة البلدان النامية لم تكد تبلغ نسبة 2% في عام 1998. ويعني ذلك عموماً أن البلدان الأقل نمواً مستمرة في تسجيل مستويات شديدة الانخفاض للرسملة مما سيؤدي حتماً إلى استمرار تصنيفها ضمن هذه الفئة.

تكمن الزراعة في قلب النشاط الاقتصادي للبلدان الأقل نمواً إذ أنها تسهم بحصة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، وتستخدم جزءاً هاماً من قوة العمل، وتوفر الاحتياجات الغذائية الأساسية للمواطنين، وتمثل المصدر الرئيسي للعوائد من العملات الأجنبية. وعلى الرغم من هذه الأهمية، إلا أن الإنتاج الزراعي في هذه البلدان لا يزال متخلفاً سواء من حيث تلبية احتياجات السوق المحلية أو من حيث التصدير. ولئن شهد معدل النمو الزراعي تحسناً طفيفاً خلال التسعينات، إلا أنه ظل دون معدل نمو السكان وأقل بكثير من مثيله لدى مجموعة البلدان النامية.

ومن ناحية أخرى، ظلت مستويات نقص الغذاء مرتفعة في هذه المجموعة. فقد بقيت نسبة من يعانون من نقص الغذاء في إجمالي السكان، والبالغة حوالي 38%، بلا تغيير خلال الفترة من عام 1979 إلى عام 1997. وفي المقابل، انخفضت هذه النسبة لدى مجموعة البلدان النامية من 28% إلى 15% خلال نفس الفترة. ومن منظور شامل، أدى ارتفاع معدلات نمو السكان، وضعف القدرة الإنتاجية، واستمرار ضغوط خدمة الدين الخارجي إلى انخفاض مستويات دخل الفرد مما أدى بدوره إلى ارتفاع مستويات الفقر وانخفاض مستويات التنمية الاجتماعية والبشرية. واعتباراً من عام 1998، تُمثّل البلدان الأقل نمواً أربعة أخماس البلدان المصنفة ضمن فئة المؤشر المنخفض للتنمية البشرية في تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ولا شك في أن الوضع السلبي المعروض أعلاه لا يجب أن يحجب التقدم الذي أحرزته مجموعة من البلدان الأقل نمواً في مختلف المجالات خلال التسعينات. فبالرغم من كافة الصعوبات، نجح حوالي ثلث بلدان المجموعة في تحقيق زيادة في دخل الفرد خلال الفترة المذكورة. وكان الأداء الناجح لبوتسوانا جديراً بالانتباه إذ أنها كانت البلد الوحيد الذي استطاع في عام 1994 الخروج من فئة البلدان الأقل نمواً منذ تكوينها في عام 1971. كما حققت أربعة بلدان أخرى هي الرأس الأخضر والمالديف وجزر ساموا وجزر فانواتو تقدماً كبيراً على صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما جعلها على مشارف الخروج من هذه الفئة.

ويُعدُّ ذلك دليلاً واضحاً على مدى أهمية التنفيذ الجاد للسياسات الاقتصادية الكلية التصحيحية من قبل بلدان المجموعة وضرورة توفير بيئة خارجية مساعدة. وتعدُّ الجهود المكثفة المبذولة من قبل البلدان الأقل نمواً وشركائها في التنمية بتزايد عدد البلدان التي ستخرج في الخروج من هذه الفئة مع حلول نهاية العقد. وبغض النظر عن الأحوال المناخية والكوارث الطبيعية، فإن آفاق الانتعاش لدى البلدان الأقل نمواً ترتبط على المدى القصير بعوامل مثل حركات الأسعار العالمية وخصوصاً أسعار السلع غير النفطية، وتدفقات المعونات الإنمائية الرسمية، والتزامات خدمة الدين، وفرص النفاذ إلى الأسواق العالمية لترويج الصادرات الأساسية.

4. التطورات على صعيد البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

سارت البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، بوصفها جزءاً هاماً من مجموعة البلدان الأقل نمواً، عموماً على نفس النمط. ويلقي هذا القسم من التقرير المزيد من الضوء على التطورات الأخيرة التي شهدتها اقتصادات هذه البلدان ويحلل اتجاهات المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لديها على مدى السنوات الخمس الأخيرة التي تتوفر بيانات حولها. ويتم التحليل على أساس الأداء الفردي للبلدان وأداء المجموعة ككل مقارنة بأداء كافة البلدان الأقل نمواً، والبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، والبلدان النامية. وقد تم حساب المتوسطات بالنسبة للبلدان الأعضاء في المنظمة والبلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة على أساس التغيرات المثوية في قيمة الناتج المحلي الإجمالي لكل بلد مرجحة بسعر الدولار في عام 1996.

4-1. نظرة عامة

كان 8 بلدان أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ضمن البلدان الأربعة والعشرين المشمولة في قائمة البلدان الأقل نمواً التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1971 (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2000). إلا أن هذا العدد أخذ في الزيادة بصورة مستمرة خلال الأعوام التالية

حتى بلغ 21 بلدا في عام 1997. وتعود هذه الزيادة إلى البلدان التي كانت ضمن فئة البلدان الأقل نمواً وانضمت إلى المنظمة (سنة بلدان)، والبلدان التي كانت أعضاء في المنظمة وأصبحت مصنفة ضمن البلدان الأقل نمواً (7 بلدان) بين عامي 1971 و1997. وعلى الرغم من الجهود التنموية التي بذلت على مدار العقود الثلاثة الماضية، لم ينجح أي من تلك البلدان إلى اليوم في الخروج من هذه الفئة. ويبلغ مجموع سكان هذه البلدان 324.7 مليون نسمة يمثلون نسبة 49.8% من مجموع سكان كافة البلدان الثمانية والأربعين الأقل نمواً، ونسبة 25.9% من مجموع سكان البلدان الستة والخمسين الأعضاء في المنظمة (تقديرات عام 1999، انظر الجدول الملحق أ3).

وكما هو الحال بالنسبة لباقي البلدان الأقل نمواً، يؤثر التوزيع الجغرافي للبلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة بدرجة كبيرة في نموها الاقتصادي وفي أدائها التنموي. فعالية هذه البلدان (17 بلداً) تقع في إقليم إفريقيا جنوب الصحراء. وتقع ثلاثة بلدان في إقليم جنوب آسيا بينما يقع بلد واحد في غرب آسيا. وتضم المجموعة خمسة من البلدان غير الساحلية وبلدين مكوّنين من جزيرتين صغيرتين (انظر الجدول الملحق أ2). وتنتم هذه البلدان، وخصوصاً منها تلك الواقعة في إفريقيا جنوب الصحراء، بعدم القدرة على تطوير اقتصاداتها الوطنية وضمان مستوى المعيشة اللائق لشعبها إضافة إلى كون اقتصاداتها شديدة التأثر بالصدمات الخارجية والكوارث الطبيعية.

وتمثل مجموعة البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة أضعف وأفقر شريحة ضمن المجموعة الإسلامية. فعلى الرغم من أن سكان المجموعة يمثلون نسبة 26% من إجمالي سكان البلدان المنظمة، إلا أنها، أي البلدان الأقل نمواً، لا تسهم سوى بنسبة 7% من إجمالي إنتاج بلدان المنظمة. ويقل متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد لدى هذه البلدان عن ثلث ما هو عليه لدى مجموعة بلدان المنظمة. ويعاني متوسط قدره 46.3% من سكان 19 بلداً من البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة (أي 126.3 مليون نسمة) من الفقر (مركز أنقرة، 2000، ص 5). ويعادل مؤشر الفقر لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو يزيد على نسبة 50% لدى تسعة من هذه البلدان. ومن حيث الترتيب العالمي، فإن سبعة من هذه البلدان مصنفة ضمن أقل عشرة بلدان في مؤشر الفقر المذكور (نفس المصدر، ص 6). ومن ناحية أخرى، يُصنّف 13 بلداً من هذه البلدان ضمن البلدان شديدة المديونية بينما تصنف ستة بلدان أخرى ضمن البلدان معتدلة المديونية (انظر الجدول الملحق أ2).

4-2. هيكل الاقتصاد

يلقي هذا القسم الفرعي الضوء على الهيكل العام لاقتصادات البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة على أساس تحليل مختصر للتوزيع القطاعي للإنتاج (الناتج المحلي الإجمالي) وهيكل المصدر

الرئيسي للعوائد التصديرية. ويبين الجدول 1 أدناه، وهو مستخرج من البيانات المعروضة في الجدول الملحق أ5، متوسط الحصص القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي لدى البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة كمجموعة واحدة. كما يتضمن الجدول المتوسطات لدى كافة البلدان الأقل نمواً ولدى مجموعة بلدان المنظمة لأغراض المقارنة. وقد تم احتساب المتوسط لفترة السنوات الخمس (1994-98) لتفادي مشكلة نقص البيانات بالنسبة لبعض البلدان ومشكلة التقلبات الدورية السنوية بالنسبة للبعض الآخر.

تشير الأرقام المعروضة في الجدول 1 أدناه إلى أن قطاع الخدمات، وهو يسهم بأعلى نسبة في الناتج المحلي الإجمالي (46.5%)، يلعب دوراً رئيسياً في البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة ويشكل مصدراً هاماً من مصادر دخلها. وينطبق ذلك على كافة البلدان الأقل نمواً وعلى البلدان النامية وعلى مجموعة بلدان المنظمة ككل. وعلى المستوى الفردي للبلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة، تتراوح هذه الحصة بين 26% لدى الصومال و76.5% لدى جيبوتي. وهي تفوق 30% لدى 20 بلداً و50% لدى أربعة بلدان (الجدول الملحق أ5).

الجدول 1: هيكل الإنتاج*

الخدمات	الصناعة وخدمات التحويلية	الزراعة	البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة
46.5	9.0	20.2	32.5
42.0	11.0	25.0	33.0
45.4	15.7	37.9	16.6
51	23	36	13

المصدر: الجدول الملحق أ5.

(*) القيمة المضافة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، متوسط الفترة 1994-98.

وفي المقابل، تمثل الصناعات التحويلية مجالا محدودا من مجالات النشاط الاقتصادي لدى البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة إذ يبلغ متوسط إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي نسبة 9% وهي حصة متواضعة بالمقارنة بمثيلتها لدى كافة البلدان الأقل نمواً البالغة 11% وشديدة الانخفاض مقارنة بنسبة 23% لدى البلدان النامية ونسبة 15.7% لدى مجموعة بلدان المنظمة. ويشير ذلك بوضوح إلى ضعف أداء هذا القطاع وضآلة حجمه لدى البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة. وعلى المستوى القطري، تتراوح هذه الحصة من 4.3% في جزر القمر إلى 18.2% في بوركينا فاسو، ولا تزيد على نسبة 10% سوى لدى خمسة من هذه البلدان. ويلاحظ وجود نفس الاتجاهات في قطاع الصناعة ككل (انظر الجدول 1 أعلاه).

تسهم الزراعة بنسبة 33% في الناتج المحلي الإجمالي ويُفترض عموماً أن تمثل النشاط الاقتصادي الأول وأن تلعب دوراً رئيسياً في اقتصادات كافة البلدان الأقل نمواً بما فيها تلك الأعضاء في المنظمة. فهي تستخدم جزءاً هاماً من قوة العمل، وتوفر الاحتياجات الغذائية الأساسية للمواطنين، وتمثل المصدر الرئيسي للعوائد من العملات الأجنبية. ويبلغ إسهام هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي نسبة 30% لدى 16 بلداً من البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة. وعلى الرغم من هذه الأهمية، إلا أن الإنتاج الزراعي في الكثير من هذه البلدان لا يزال متخلفاً سواء من حيث تلبية احتياجات السوق المحلية أو من حيث التصدير.

تراجعت متوسط إسهام الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي لدى البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة من نسبة 34.2% للفترة 1991-1995 (مركز أنقرة، 1999: ص 20) إلى نسبة 32.5% في الفترة 1994-1998 (الجدول 1 أعلاه)، وظل هذا المتوسط دون معدل النمو السكاني للفترة المذكورة. كما ظلت مستويات نقص الغذاء مرتفعة في هذه البلدان. فحسب إحصائيات الأمم المتحدة الصادرة في مايو 1997، يوجد 87 بلداً من البلدان ذات الدخل المنخفض والعجز الغذائي³ في العالم. وباستثناء أوغندا، تدرج كافة البلدان العشرين الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة ضمن هذه القائمة (الأمم المتحدة، 1997).

يعطي الشرح السابق حول الهيكل العام لاقتصادات البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة من حيث تركيب الإنتاج فيها (الناتج المحلي الإجمالي) فكرة واضحة أيضاً عن هيكل هذه الاقتصادات من حيث العوائد التصديرية. وتمثل الخدمات والزراعة النشاطين الاقتصاديين الأساسيين اللذين يسهمان بأعلى حصة في إنتاج هذه البلدان. وبالنظر إلى هذه الاعتبارات، وإلى آخر تصنيف أصدره صندوق النقد الدولي لكافة الاقتصادات بحسب المصدر الأساسي للعوائد التصديرية، يُصنّف 14 بلداً في هذه المجموعة ضمن البلدان المصدرة للسلع الأولية غير النفطية. وتقع كافة هذه البلدان في إفريقيا جنوب الصحراء وتعتمد في جهودها لتحقيق أهدافها التنموية على تصدير سلعتين أو ثلاث سلع على الأكثر من السلع غير النفطية، معظمها زراعية. وتُصنّف خمسة بلدان ضمن مجموعة البلدان المصدرة للخدمات وثلاثة بلدان ضمن البلدان التي تمتلك مصادر متنوعة للعوائد التصديرية بينما يندرج بلد واحد هو بنغلاديش ضمن البلدان المصدرة للسلع المصنعة (انظر الجدول الملحق 2).

يتضح إذن أن لدى معظم بلدان المجموعة اقتصادات تعتمد على السلع الأولية (في الغالب السلع الزراعية). ولا شك في أن صادرات هذه السلع تلعب دوراً هاماً في بلورة آفاق النمو والتنمية لدى هذه البلدان. إلا أن الحصة الكبيرة التي تسهم بها هذه السلع في الإنتاج والتصدير تجعل اقتصادات

³ تُعرّف الأمم المتحدة البلدان ذات الدخل المنخفض والعجز الغذائي على أنها "البلدان المستوردة الصافية للمواد الغذائية الأساسية التي لا يتعدى لديها إجمالي الناتج القومي للفرد في عام 1995 المستوى الذي حدده البنك الدولي حتى تصبح مؤهلة لتلقي مساعدات القروض الميسرة من جمعية التنمية الدولية".

هذه البلدان عرضة لمخاطر الصدمات الخارجية مثل التقلبات العالمية في أسعار السلع الأولية و/أو العوامل الموسمية السلبية مما يؤثر على النمو الاقتصادي ويجعل من صنع السياسات طويلة الأجل أمراً صعباً. لذلك، يتعين على هذه البلدان أن تُنوّعَ نشاطها الاقتصادي إذا أرادت تحقيق مستويات معقولة من الأداء الاقتصادي وتقليل احتمالات تأثر اقتصاداتها بالصدمات الخارجية.

4-3. الإنتاج والنمو

خلال الفترة قيد الدراسة (1995-99)، بلغ الناتج المحلي الإجمالي المجمع لدى بلدان المجموعة الإحدى والعشرين ذروته في عام 1995 حيث سجل 102.4 بليون دولار. ولا يمثل هذا المبلغ سوى نسبة 7.8% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي لدى بلدان المنظمة ككل ونسبة 37.5% من نفس المجموع لدى كافة البلدان الأقل نمواً للسنة المذكورة (الجدول 2 أدناه). وخلال نفس العام، مثَّل مجموع سكان هذه البلدان (288 مليون نسمة) نسبة 24.8% من سكان مجموعة بلدان المنظمة ونسبة 48.8% من سكان كافة البلدان الأقل نمواً (انظر الجدول الملحق 3). أما في السنوات التالية، فعلى الرغم من أن إجمالي عدد السكان لدى بلدان المجموعة زاد إلى 324 مليون نسمة في عام 1999 (أي نسبة 25.9% من سكان بلدان المنظمة و49.8% من سكان كافة البلدان الأقل نمواً)، إلا أن الناتج المحلي الإجمالي المجمع تناقص باستمرار ليصل إلى 92.9 بليون دولار في العام المذكور. ولا يمثل هذا المبلغ سوى نسبة 7% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي لدى بلدان المنظمة ككل ونسبة 25.2% من نفس المجموع لدى كافة البلدان الأقل نمواً.

يُلاحظُ أن حصة البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة من إجمالي الإنتاج لدى مجموعة بلدان المنظمة ولدى كافة البلدان الأقل نمواً شديدة الانخفاض بالنسبة إلى إجمالي سكانها. بل أن الناتج المحلي الإجمالي لدى هذه المجموعة يقل حتى عن مثيله لدى بعض البلدان الأعضاء في المنظمة منفردة مثل إندونيسيا وتركيا وإيران والسعودية (انظر الجدول الملحق 4). وينعكس هذا الانخفاض بطبيعة الحال على متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد لدى هذه البلدان مقارنة بما هو عليه لدى كافة البلدان الأقل نمواً وبلدان المنظمة ككل (الجدول 2 أدناه).

خلال الفترة قيد الدراسة، سجلت البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة أعلى متوسط للناتج المحلي الإجمالي للفرد ومقداره 356 دولاراً في عام 1995. وخلال نفس العام، بلغ هذا الناتج 436 دولاراً لدى كافة البلدان الأقل نمواً و1132 دولاراً لدى مجموعة بلدان المنظمة. إلا أن هذا الناتج تراجع خلال السنوات التالية ليصل إلى أدنى مستوياته البالغة 312 دولاراً في عام 1997 ليسجل ارتفاعاً طفيفاً إلى 318 دولاراً في عام 1999. وفي المقابل، كان متوسط هذا الناتج في ارتفاع مستمر لدى كافة البلدان الأقل نمواً خلال نفس الفترة إذ بلغ 623 دولاراً في عام 1999، أي

حوالي ضعف مثيله لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة. وعلى المستوى الفردي لبلدان المجموعة، سجلت سيراليون أدنى مستوى لها بلغ 135 دولارا في عام 1999 بينما سجلت المالديف أعلى مستوى بلغ 1530 دولارا خلال نفس العام.

الجدول 2: الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي للفرد

1999	1998	1997	1996	1995	
					الناتج المحلي الإجمالي (بليون دولار)
92.9	88.6	84.8	100.6	102.4	البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة
					كنسبة من
25.2	26.5	27.9	31.9	37.5	كافة البلدان الأقل نموا
7.0	6.7	5.8	7.0	7.8	بلدان المنظمة
					الناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولار)
318	319	312	341	356	البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة
623	585	546	488	436	كافة البلدان الأقل نموا
1091	1113	1251	1228	1132	بلدان المنظمة

المصدر: الجدولان الملحقان 4 و7.

يزداد عدد سكان بلدان المجموعة بنسب سنوية مرتفعة تبلغ في المتوسط 3٪ مما يجعلها مطالبة بتحقيق نسب نمو سنوية بنفس ذلك المعدل على الأقل لتحافظ على نفس مستويات دخل الفرد. ولإلقاء الضوء على هذه العلاقة ضمن الفترة قيد الدراسة، نحلل معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة كما يعرضها الجدول 3 أدناه.

حققت البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة خلال الفترة قيد الدراسة أعلى متوسط لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بلغ 5.3٪ في عام 1996. وتقترب هذه النسبة من المعدلات التي حققتها كافة البلدان الأقل نموا وبلدان المنظمة وإن ظلت دون المعدل لدى البلدان النامية خلال تلك السنة. ومع ذلك، فقد تراجع أداء النمو لدى بلدان المجموعة بصورة مستمرة خلال الأعوام التالية ليصل إلى 3.7٪ في عام 1999. ويلاحظ سير كافة البلدان الأقل نموا وبلدان المنظمة وحتى البلدان النامية على نفس النسق عموما.

وتشير الأرقام إلى أن أداء مجموعتي البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة وكافة البلدان الأقل نموا كان أفضل من أداء مجموعتي بلدان المنظمة والبلدان النامية في عام 1998 (وهو العام الذي بلغت فيه الأزمة المالية الآسيوية ذروتها). فبينما تراجع متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة من 4.3٪ في عام 1997 إلى 3.9٪ في عام 1998، فقد

شهد هذا المعدل هبوطاً شديداً من 4.5% في عام 1997 إلى -0.1% في عام 1998 لدى بلدان المنظمة ككل. أما بالنسبة للبلدان النامية، فقد انخفض لديها هذا المعدل من 5.8% إلى 3.2% خلال نفس الفترة. وبينما شهدت المجموعتان الأخيرتان انتعاشاً بطيئاً في عام 1999، استمر تراجع النمو الاقتصادي لدى البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة وكافة البلدان الأقل نمواً خلال العام المذكور.

الجدول 3: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي للفرد

(متوسط نسبة التغيرات السنوية)

1999	1998	1997	1996	1995	
					الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
3.7	3.9	4.3	5.3	4.9	البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة
3.8	4.0	4.5	5.4	6.5	كافة البلدان الأقل نمواً
1.3	0.1-	4.5	5.6	4.0	بلدان المنظمة
3.8	3.2	5.8	6.5	6.1	البلدان النامية
					الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد
0.8	1.6	2.0	2.1	1.4	البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة
1.1	1.4	1.5	3.0	3.2	كافة البلدان الأقل نمواً
0.5	0.1-	1.9	4.7	1.5	بلدان المنظمة
2.2	1.6	4.3	4.9	4.2	البلدان النامية

المصدر: مستخرج من الجدولين الملحقين 6 و3.

ولوحظ وجود نفس الاتجاه لدى البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة من حيث عدد البلدان التي سجلت معدلات نمو سالبة خلال نفس الفترة. فبعد أن انخفض عدد هذه البلدان من أربعة بلدان في عام 1995 إلى بلدين في عام 1996 ثم إلى بلد واحد فقط في عام 1997، إلا أنه ارتفع مرة أخرى إلى بلدين في عام 1998 وثلاثة بلدان في عام 1999 (الجدول الملحق 6). وعلى المستوى الفردي، بينما حققت بلدان مثل موزمبيق والمالديف وأوغندا معدلات نمو مرتفعة خلال الفترة قيد الدراسة وحتى خلال السنوات الثلاث الأخيرة التي تراجع فيها أداء المجموعة، شهدت بلدان مثل سيراليون وجزر القمر وجيبوتي ركوداً أو حتى تدهوراً في بعض السنوات.

أخيراً، توضح الأرقام المعروضة في الجدول 3 أعلاه حول متوسط معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد إلى درجة كبيرة الاتجاهات التي سار عليها نمو كل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والسكان لدى البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة. فبعد أن حققت هذه المجموعة أعلى معدل لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد بلغ 2.1% في عام 1996، عاد هذا المتوسط إلى الهبوط باستمرار خلال السنوات التالية ليسجل نسبة 0.8% في عام 1999. وبينما يزيد هذا المعدل بدرجة طفيفة على مثيله لدى مجموعة بلدان المنظمة ويقل بدرجة طفيفة

أيضا عن مثيله لدى كافة البلدان الأقل نمواً، فهو يظل أقل بكثير من المتوسط لدى البلدان النامية خلال نفس السنة.

ومجمل القول، تعكس الصورة العامة الكساد الذي ساد عامي 1997 و1998. ويمكن أن يعزى ذلك جزئياً إلى تأثيرات وعواقب الأزمة المالية الآسيوية. إلا أنه يعود كذلك، وخصوصاً بالنسبة للبلدان الأقل نمواً، إلى انخفاض أسعار السلع الأولية وتراجع تدفقات المعونات الإنمائية الرسمية خلال نفس الفترة. فعلى سبيل المثال، انخفضت أسعار السلع غير النفطية بصورة منتظمة خلال العام المالي 1997 مما أدى إلى هبوط بنسبة 14.7% في عام 1998 (صندوق النقد الدولي، 2000، ص 231). كما شهدت تدفقات المعونات الإنمائية الرسمية إلى البلدان الأقل نمواً انخفاضاً شديداً في عام 1996 بما لا يقل عن 2.4 بليون دولار. واستمر هذا التراجع في صافي المعونات من 16.6 بليون دولار في عام 1995 إلى 13.5 بليون دولار في عام 1997 (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 1999، ص 22).

4-4. التضخم

يُعتبر استقرار الأسعار وانخفاض معدلات التضخم عاملين أساسيين في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي. وقد أولت حكومات الكثير من البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً اهتماماً خاصاً على مدى العقدين الفائتين إلى قضية السيطرة على معدلات التضخم، وطبقت سياسات مالية ونقدية مختلفة للمحافظة على استقرار الأسعار ضمن اقتصاداتها. وبالفعل، فقد أسفرت هذه الجهود عن تحقيق انخفاض كبير في معدلات التضخم في تلك البلدان وخصوصاً خلال النصف الثاني من التسعينات.

وكما يتضح من الجدول 4، انخفض متوسط معدلات التضخم في البلدان النامية من 22.9% في عام 1995 إلى 6.5% فقط في عام 1999. ولوحظ سير كافة البلدان الأقل نمواً على نفس النسق خلال الفترة 1995-98. فقد نجحت المجموعة خلال الفترة المذكورة في كبح جماح التضخم وحفضه من 50.5% في عام 1995 إلى 13.2% في عام 1998 ليرتفع مرة أخرى إلى 18.4% في عام 1999.

ولدى التمعن في متوسط معدلات التضخم لدى مجموعة البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة كما يعرضها الجدول 4، يتضح أن أداء تلك البلدان كان أفضل من مثيله لدى باقي المجموعات بما فيها مجموعة البلدان النامية. فقد تمكنت من كبح جماح التضخم وحفض معدلاته من 19.2% في عامي 1995 و1996 إلى 5.2% في عام 1999. وباستثناء عام 1996، كانت المعدلات التي حققتها هذه المجموعة أقل من مثيلاتها لدى باقي المجموعات خلال الفترة قيد الدراسة. وعلى المستوى الفردي

للبلدان، سجلت سيراليون أعلى معدل للتضخم بلغ 29.6٪ في عام 1999 بينما سجلت تشاد أدنى معدل بلغ -8.4٪ في نفس السنة.

الجدول 4: متوسط معدلات التضخم

(متوسط نسبة التغيرات السنوية بأسعار المستهلك، ٪)

1999	1998	1997	1996	1995	
5.2	7.0	7.8	19.2	19.2	البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة
18.4	13.2	20.1	51.0	50.5	كافة البلدان الأقل نمواً
14.3	26.2	18.7	22.6	34.9	بلدان المنظمة
6.5	10.1	9.5	15.1	22.9	البلدان النامية

المصدر: الجدول الملحق 8.

4-5. التجارة الخارجية وموازن المدفوعات

بعد دراسة المؤشرات الرئيسية لأداء اقتصادات البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة على المستوى المحلي، يتناول هذا القسم الفرعي التطورات على صعيد القطاع الخارجي خلال الأعوام الخمسة الأخيرة التي تتوفر بيانات حولها. فهو يقيّم اتجاهات الصادرات والواردات السلعية كما يعرض صورة عامة عن وضع الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري والاحتياطي من العملات العالمية لدى هذه البلدان.

4-5-1. الصادرات والواردات

خلال الفترة 1995-1999، بلغ إجمالي الصادرات السلعية لدى مجموعة البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة ذروته في عام 1999 حيث بلغت قيمتها 11.8 بليون دولار. ومع أن هذه القيمة تمثل نسبة 40٪ من إجمالي الصادرات السلعية لدى كافة البلدان الأقل نمواً، إلا أنها لا تمثل سوى نسبة 3٪ من هذه الصادرات لدى مجموعة بلدان المنظمة للعام المذكور (الجدول 5 أدناه). وفي الواقع، ظلت حصة البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة من الصادرات السلعية لدى هاتين المجموعتين خلال تلك الفترة قريبة من النسبتين المذكورتين.

وعند التمعن في متوسط معدلات التغير في الصادرات السلعية المعروضة في الجدول 5، يتضح أن البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة حققت في عام 1995 أعلى نسبة بلغت 28.9٪ وهي نسبة تزيد على المعدلات المسجلة لدى باقي المجموعات خلال نفس السنة. إلا أن هذا المتوسط تراجع بشدة في العام التالي إلى نسبة 5.8٪ ثم ازدادت حدة هذا التراجع ليبلغ نسبة -5.8٪ في عام 1998. إلا أن أداء الصادرات استعاد قوته في عام 1999 ليسجل نسبة 14.4٪.

ومن حيث أداء الصادرات على مستوى المجموعات الأخرى، فقد لوحظ ظهور نفس الاتجاهات خلال الفترة قيد الدراسة. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه باستثناء عام 1996، تفوق أداء البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة على أداء كافة البلدان الأقل نمواً ومجموعة بلدان المنظمة، ولكنه كان أقل بدرجة طفيفة من أداء البلدان النامية أثناء الكساد الذي ساد عامي 1997 و1998. أما في فترة الانتعاش الذي شهده عام 1999، فقد سجلت البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة معدلات تغير في الصادرات السلعية فاقت المتوسطات لدى البلدان النامية وكافة البلدان الأقل نمواً ولكنها كانت أقل من المتوسط لدى مجموعة بلدان المنظمة.

كما شهدت الفترة قيد الدراسة نمطاً مماثلاً من حيث عدد البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة التي سجلت معدلات سالبة لنمو الصادرات. فقد زاد عدد تلك البلدان من خمسة بلدان في عام 1995 إلى تسعة بلدان في عام 1996 وعشرة بلدان في عام 1998 قبل أن ينخفض إلى ثمانية بلدان في عام 1999، أي العدد الذي كان عليه في عام 1997. أما الملاحظة الأخرى حول أداء البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة فهو التركيز الشديد لهذه الصادرات في عدد محدود من البلدان. فعلى سبيل المثال، أسهمت كل من بنغلاديش واليمن وغينيا والسودان بنسبة 64.5% من إجمالي صادرات المجموعة في عام 1999. وأسهمت صادرات بنغلاديش واليمن مجتمعتان بنسبة 51% من صادرات المجموعة لنفس العام (تم حسابها من الجدول الملحق 9).

الجدول 5: الصادرات السلعية (فوب، بليون دولار)

1999	1998	1997	1996	1995	
11.8	10.3	11.0	10.3	9.7	البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة
					كنسبة من
3.1	3.2	2.8	2.7	2.8	بلدان المنظمة
40.0	38.4	38.3	37.6	39.8	كافة البلدان الأقل نمواً
					متوسط نسبة التغير السنوي، %
14.4	5.8-	6.7	5.8	28.9	البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة
10.1	6.6-	4.7	12.3	21.4	كافة البلدان الأقل نمواً
19.8	18.4-	3.0	11.4	19.0	بلدان المنظمة
4.8	5.1-	6.8	7.5	21.0	البلدان النامية

المصدر: الجدول الملحق 9.

وكما هو الحال بالنسبة لأداء نمو الإنتاج لدى البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة ولدى باقي المجموعات، تنعكس تأثيرات الكساد الذي ساد عامي 1997 و1998 على أداء الصادرات. وكما أسلفنا، يمكن أن يعزى ذلك إلى تأثيرات وتداعيات الأزمة المالية الآسيوية. ولكنه يعزى كذلك،

وبصورة خاصة لدى البلدان الأقل نمواً، إلى هبوط أسعار السلع الأولية وتراجع تدفقات المعونات الإنمائية الرسمية خلال نفس الفترة.

وعلى صعيد الواردات، سجلت المجموعة أعلى نسبة من الواردات السلعية خلال عام 1998 بلغت قيمتها 22.2 بليون دولار. وبينما لا تمثل هذه النسبة سوى 5.6% من إجمالي الواردات السلعية لمجموعة بلدان المنظمة خلال العام المذكور، إلا أنها تمثل حوالي 57% من إجمالي هذه الواردات لدى كافة البلدان الأقل نمواً (الجدول 6 أدناه). وخلال نفس الفترة، تراوحت حصة المجموعة بين نسبي 5% و6% من إجمالي الواردات السلعية لدى بلدان المنظمة ونسبي 53% و57% من إجمالي هذه الواردات لدى كافة البلدان الأقل نمواً.

وعند التمعن في متوسط معدلات التغير في الواردات السلعية المعروضة في الجدول 6 أدناه، يتضح أن مجموعة البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة، مثلها في ذلك كمثل باقي المجموعات المذكورة في الجدول، حققت أعلى معدل في عام 1995 (وهو 22٪). ويفوق هذا المعدل مثيله لدى كل من مجموعة بلدان المنظمة وكافة البلدان الأقل نمواً ولكنه أقل بدرجة طفيفة من المعدل المسجل لدى البلدان النامية. إلا أن هذا المعدل انخفض بشدة لدى البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة إلى 7.8٪ في عام 1996. وشهد هذا الأداء كساداً حاداً في عام 1997 عندما سجلت المجموعة معدلاً سالباً بلغ 1.0٪.

الجدول 6: الواردات السلعية (سيف، بليون دولار)

1999	1998	1997	1996	1995	
22.0	22.2	20.2	20.4	18.9	البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة
					كنسبة من
6.0	5.6	4.9	5.4	5.4	بلدان المنظمة
53.7	56.9	53.4	55.9	56.9	كافة البلدان الأقل نمواً
					متوسط نسبة التغير السنوي، %
1.1-	10.0	1.0-	7.8	22.0	البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة
4.8	3.4	3.6	9.9	18.1	كافة البلدان الأقل نمواً
6.9-	3.5-	8.5	7.8	21.0	بلدان المنظمة
4.6	9.6-	6.2	6.6	22.4	البلدان النامية

المصدر: الجدول الملحق 10.

وفي عام 1998، استعاد أداء الواردات لدى البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة قوته إذ سجل معدل نمو بلغ 10% في الوقت الذي شهدت فيه باقي المجموعات تراجعاً في هذا الأداء. وفي المقابل، بينما بدأ هذا الأداء يشهد انتعاشاً لدى البلدان النامية وكافة البلدان الأقل نمواً في عام 1999، فقد

انخفض بمدة ليسجل معدلات سالبة بلغت 1.1% لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة و6.9% لدى مجموعة بلدان المنظمة.

وكما هو الحال بالنسبة للصادرات، تتركز واردات البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة في عدد محدود من البلدان. فعلى سبيل المثال، أسهمت كل من بنغلاديش واليمن والسودان وموزمبيق مجتمعة بأكثر من 57% من إجمالي واردات المجموعة في عام 1999 (تم حسابها من الجدول الملحق أ10).

4-5-2. وضع الميزان التجاري والحساب الجاري والاحتياطي من العملات الأجنبية

يُلاحظ من الجدول 7 أن مجموعتي البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة وكافة البلدان الأقل نموا سجلتا عجزا في الميزان التجاري على مدار سنوات الفترة قيد الدراسة. ويعكس حجم هذا العجز بطبيعة الحال أداء الصادرات والواردات لدى المجموعتين خلال كل عام.

فاق عجز الميزان التجاري لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة مثيله لدى كافة البلدان الأقل نموا للسنوات الثلاث الأولى من الفترة قيد الدراسة، وإن كان العكس صحيحا بالنسبة للسنتين الأخيرتين. وسجلت المجموعتان أعلى عجز لهما في عام 1998 حيث بلغ 11.9 بليون دولار لدى الأولى و12.2 بليون دولار لدى الثانية. وبينما استمر العجز لدى هاتين المجموعتين خلال عام 1999، فقد تعافى أداء مجموعتي بلدان المنظمة والبلدان النامية خلال نفس العام حيث تحول إلى فائض قدره 13.4 بليون دولار لدى الأولى و55.3 بليون دولار لدى الثانية.

وتبين الأرقام المعروضة في الجدول 7 أن مجموعة البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة قد تمكنت من تحقيق انخفاض طفيف في عجز ميزان الحساب الجاري لديها من 3.6 بليون دولار في عام 1996 إلى 3.2 بليون دولار في عام 1998. وفي المقابل، ارتفع هذا العجز لدى كافة البلدان الأقل نموا من 9 بليون دولار في عام 1995 إلى 13 بليون دولار في عامي 1998 و1999. والأمر الأهم من ذلك هو أن الأرقام المعروضة في الجدول 7 حول عدد البلدان التي سجلت فائضا أو عجزا في ميزان الحساب الجاري تشير إلى أن الغالبية العظمى من البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة سجلت عجزا في هذا الميزان خلال الفترة 1995-98.

كما يلخص الجدول 7 أدناه وضع الاحتياطي من العملات الأجنبية باستثناء الذهب لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة على أساس الدولار الأمريكي بحسب عدد البلدان التي شهدت تدهورا أو تحسنا في هذه الاحتياطيات. وتعني كلمة "تدهور" في الجدول تناقص أو نفاذ الاحتياطي من العملات الأجنبية باستثناء الذهب، مع العلم أن هذا الاحتياطي يُستخدم في بعض الحالات لتمويل

جزء من العجز في ميزان الحساب الجاري. أما كلمة "تحسن" فتعني زيادة الاحتياطي أو تراكمه، وهو أمر قد يحدث حتى لو كان هناك عجز في ميزان الحساب الجاري بشرط أن يتمكن البلد المعني من تمويل هذا العجز عن طريق الاقتراض من المصادر الخارجية (الدين الخارجي) أو جذب قدر أكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر أو تلقي المزيد من المساعدات الخارجية مثل المعونات الإنمائية الرسمية.

الجدول 7: وضع ميزان الحساب الجاري والاحتياطي الدولي من العملات الأجنبية
(بليون دولار)

1999	1998	1997	1996	1995	
الميزان التجاري					
10.2-	11.9-	9.3-	10.1-	9.2-	البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة
-	-	9.1-	9.0-	8.8-	كافة البلدان الأقل نمواً
11.5	12.2	-	0.9	-	مجموعة بلدان المنظمة
13.4	77.6	19.9	12.0	10.9	البلدان النامية
55.3	3.7-	28.8		24.3	
ميزان الحساب الجاري					
	3.2-	3.0-	3.6-	3.0-	البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة
-	-	9.8-	9.4-	9.0-	كافة البلدان الأقل نمواً
13.0	13.0	-	9.1-	-	مجموعة بلدان المنظمة
	27.3	11.9	-	34.9	البلدان النامية
32.7	89.9	59.1	74.2	111.4	
عدد البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة					
	14	16	16	16	التي سجلت عجزاً (-)
	1	2	2	3	التي سجلت فائضاً (+)
الاحتياطي باستثناء الذهب					
4.9	6.2	6.0	5.8	5.5	البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة
12.5	11.7	11.4	11.0	10.7	كافة البلدان الأقل نمواً
155.6	136.4	131.9	126.9	102.5	مجموعة بلدان المنظمة
616.0	578.6	564.7	514.7	429.0	البلدان النامية
عدد البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة التي تشهد					
7	7	9	8	6	تدهوراً (-)
8	10	9	11	13	تحسناً (+)

المصدر: الجدولان 5 و6 أعلاه والجدولان الملحقان 11 و12.

سجل الاحتياطي من العملات الأجنبية باستثناء الذهب بالدولار الأمريكي زيادة طفيفة لدى البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة التي تتوفر بيانات حولها من 5.5 بليون دولار في عام

1995 إلى 6.2 بليون دولار في عام 1998. وخلال الفترة المذكورة، مثلت حصة هذه البلدان حوالي 50% من إجمالي احتياطات كافة البلدان الأقل نمواً. إلا أنه في عام 1999، انخفضت احتياطات المجموعة الأولى إلى 4.9 بليون دولار بينما ارتفعت لدى المجموعة الثانية إلى 12.5 بليون دولار.

لئن كانت الغالبية العظمى من البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة قد سجلت عجزاً في ميزان الحساب الجاري، مما يجيز التوقع عموماً بحصول تدهور في وضع احتياطياتها من العملات الأجنبية، إلا أن الوضع الفعلي لم يكن مطابقاً لذلك التوقع. فحسب البيانات المتوفرة، لم يشهد سوى ثلث هذه البلدان أو نصفها على الأكثر تدهوراً في احتياطياتها من العملات الأجنبية خلال الفترة قيد الدراسة بينما تمكنت بقية البلدان من تحسين وضع هذه الاحتياطيات. ويعني ذلك أن ثلث هذه البلدان على الأقل تمكّن من تمويل العجز في حسابه الجاري من خلال القنوات التمويلية الأخرى المذكورة أعلاه، وهو ما نحاول تحليله في القسم الفرعي التالي.

4-6. المعونات الإنمائية الرسمية والتدفقات المالية الأخرى

ترجع إجمالي التدفقات المالية إلى البلدان الأقل نمواً منذ بداية التسعينات، وخصوصاً في نصفها الثاني، من 16.9 بليون دولار في عام 1990 إلى 16.2 بليون دولار في عام 1995 ثم إلى 15.1 بليون دولار في عام 1997 (الجدول 8 أدناه). ولم تمثل هذه التدفقات سوى نسبة 7.7% من إجمالي التدفقات إلى البلدان النامية في عام 1997 بالمقارنة بنسبة 21.1% في عام 1990 ونسبة 10.2% في عام 1995 (تم حسابها من الجدول 8). ومن بين إجمالي التدفقات المالية إلى البلدان الأقل نمواً، مثلت التدفقات الرسمية، وهي في الغالب في صورة معونات إنمائية رسمية، نسبة 90% في عام 1997 بالمقارنة بنسبة 94.7% في عام 1990 ونسبة 93.4% في عام 1996.

الجدول 8: إجمالي التدفقات المالية والمعونات الإنمائية الرسمية

(صافي المدفوعات بالبيون دولار)

ومن ضمنها المعونات الإنمائية الرسمية				إجمالي التدفقات المالية				
1997	1996	1995	1990	1997	1996	1995	1990	
13.5	14.2	16.7	16	15.1	15.2	16.2	16.9	كافة البلدان الأقل نمواً
6.6	6.8	7.3	8.8	6.7	6.9	6.9	8.8	البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة
48.4	47.6	43.7	55.0	44.6	45.7	42.5	52.1	نسبتها من كافة البلدان الأقل نمواً

49.	55.	59.	56.	197	192	159	80	البلدان النامية
6	8	5	5					

المصدر: الجدول الملحق 13.

ويُلاحظ ظهور نفس الاتجاهات في إجمالي التدفقات المالية إلى البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة خلال نفس الفترة. فقد تراجعت هذه التدفقات من 8.8 بليون دولار في عام 1990 إلى 6.9 بليون دولار في عامي 1995 و1996 ثم إلى 6.7 بليون دولار في عام 1997. وبينما كانت حصة البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة من إجمالي التدفقات إلى كافة البلدان الأقل نمواً تبلغ نسبة 52.1% في عام 1990، فقد تراجعت هذه الحصة إلى 45.7% في عام 1996 و44.6% في عام 1997. وكما هو واضح، تمثل المعونات الإنمائية الرسمية معظم التدفقات المالية الرسمية الواردة إلى البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة.

من الواضح أن المعونات الإنمائية الرسمية، التي تراجعت حجمها منذ بداية التسعينات، تشكل المورد الأساسي للتدفقات المالية الرسمية إلى كافة البلدان الأقل نمواً ومن ضمنها البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة. وفي الوقت الذي ظلت فيه تدفقات باقي أشكال التمويل إلى البلدان الأقل نمواً محدودة، لم تتمكن هذه البلدان من تعويض هذا النقص في التمويل الإنمائي الرسمي من خلال قنوات التمويل الخاص. فعلى سبيل المثال، ظلت تدفقات التمويل الخاص إلى تلك البلدان متواضعة إذ بلغت قيمتها الصافية 1.1 بليون دولار في عام 1997 بينما تحولت تدفقات استثمارات الحافظة والمشاركة في رأس المال إلى قيمة سالبة خلال نفس السنة (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 1999، ص 22).

الجدول 9: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (بليون دولار)

1998	1997	1996	1995	1994	
1.1	0.5	0.4	0.1	0.2	البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة
2.9	2.5	1.8	1.4	0.8	كافة البلدان الأقل نمواً
16.4	23.5	19.0	11.9	13.8	مجموعة بلدان المنظمة
165.9	172.5	135.3	106.2	101.2	البلدان النامية
					البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة كنسبة من
35.5	21.5	23.3	7.9	24.4	كافة البلدان الأقل نمواً
6.5	2.3	2.2	0.9	1.4	مجموعة بلدان المنظمة

المصدر: الجدول الملحق 14.

من ناحية أخرى، شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان الأقل نمواً زيادة طفيفة خلال النصف الثاني من التسعينات من 0.8 بليون دولار في عام 1994 إلى 2.9 بليون دولار في عام 1998. ولا يمثل هذا المبلغ سوى نسبة 1.7% من إجمالي هذه التدفقات إلى البلدان النامية في عام 1998 ونسبة 0.8% في عام 1994 (تم حسابها من الجدول 9 أعلاه). ويلاحظ وجود نفس الاتجاهات عموماً لدى البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة. فقد زادت التدفقات المذكورة إلى هذه البلدان من 0.2 بليون دولار في عام 1994 (أي نسبة 24.4% من التدفقات إلى كافة البلدان الأقل نمواً) إلى 1.1 بليون دولار في عام 1998 (أي نسبة 35.5%). وعلى الرغم من أن الجزء الأكبر من هذه التدفقات كان موجهاً نحو عدد محدود من البلدان، فقد حدث انخفاض كبير في حجم هذه التدفقات إلى مجموعة بلدان المنظمة ومجموعة البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة في عام 1995.

وقد اضطر هذا الوضع البلدان الأقل نمواً، ومن ضمنها البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة، إلى الاستمرار في الاعتماد بصورة مكثفة على الاقتراض الخارجي لتمويل العجز في موازين الحساب الجاري وتمويل مشاريعها التنموية.

الجدول 10: إجمالي الدين الخارجي (بليون دولار)

1998	1997	1996	1995	1994	
148.3	140.8	144.9	146.6	142.7	كافة البلدان الأقل نمواً
72.1	68.5	72.0	72.4	70.5	البلدان الأقل نمواً في المنظمة
					كنسبة من
48.6	48.6	49.7	49.4	49.4	كافة البلدان الأقل نمواً
11.7	11.9	12.8	13.1	13.8	مجموعة بلدان المنظمة
					نسبة الدين إلى إجمالي الناتج القومي (%)
81.6	78.2	93.9	102.9	115.8	البلدان الأقل نمواً في المنظمة
79.7	53.4	53.8	59.8	71.7	مجموعة بلدان المنظمة
42.1	36.0	35.7	37.6	39.4	البلدان النامية
39.3	36.0	37.6	42.1	47.1	البلدان منخفضة الدخل

المصدر: الجدول الملحق أ15.

تشير الأرقام المعروضة في الجدول 10 إلى أن إجمالي الديون الخارجية القائمة على البلدان الأقل نمواً انخفض من 146.6 بليون دولار في عام 1995 إلى 140.8 بليون دولار في عام 1997 ليزيد مرة أخرى بواقع 7.5 بليون دولار مسجلاً 148.3 بليون دولار في عام 1998. ويُلاحظ ظهور نفس الاتجاهات لدى البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة حيث انخفض حجم

الدين الخارجي القائم عليها من 70.5 بليون دولار في عام 1994 إلى 68.5 في عام 1997 ليعود إلى الزيادة مسجلاً 72.1 بليون دولار في عام 1998. كما يلاحظ أن الزيادة في حجم الدين الخارجي لدى البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة خلال عام 1995 تتماشى مع التراجع الشديد في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه البلدان خلال نفس العام. وقد انخفضت نسبة الدين الخارجي للبلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة من إجمالي الدين الخارجي لدى كافة البلدان الأقل نمواً من 49.7% في عام 1996 إلى 48.6% في عامي 1997 و1998. وعلى الرغم من انخفاض نسب الدين إلى إجمالي الناتج القومي لدى البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة خلال النصف الثاني من التسعينات، إلا أن هذه النسب ظلت مرتفعة بالمقارنة بمثيلاتها لدى مجموعة البلدان منخفضة الدخل (الجدول 10 أعلاه).

وعلى العموم، تظل قضية الدين الخارجي واحدة من أعقد المشاكل التي تواجه البلدان الأقل نمواً، بما فيها تلك الأعضاء في المنظمة، وتعوق جهودها التنموية. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنه بينما يُعدُّ انطلاق مبادرة البلدان الفقيرة شديدة المديونية في عام 1996 بتناول قضية الديون القائمة على البلدان الأقل نمواً وإيجاد حل لها في نهاية المطاف، إلا أن ما تم تنفيذه إلى الآن في هذا الإطار يظل محيياً للآمال. فمعظم البلدان الأقل نمواً المدينة لم يجد بعد مخرجاً من مأزق عملية إعادة هيكلة الديون. وبالنظر إلى التأثيرات السلبية للأزمة المالية الآسيوية على أسعار السلع الأولية التي يُنتظرُ أن تظل منخفضة خلال الأعوام القليلة القادمة، فإن هذا الهدف سيصبح بعيد المنال طالما لم تبتد البلدان المانحة المزيد من المرونة والسخاء ضمن مبادرة البلدان الفقيرة شديدة المديونية.

5. مؤتمر الأمم المتحدة الثالث حول البلدان الأقل نمواً

تَبَنَّى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، في دور انعقاده الخامس في عام 1978، قراراً حول برنامج عمل شامل وموسع للبلدان الأقل نمواً يتم تنفيذه على مرحلتين: الأولى برنامج العمل الفوري (1979-1981) والثانية برنامج العمل الجديد الأساسي لفترة الثمانينات. وأكد القرار على الحاجة الملحة لتحسين الأداء الضعيف للبلدان الأقل نمواً من خلال زيادة التدفقات من المساعدات الخارجية ومضاعفة حجم المعونات إلى هذه البلدان في أسرع وقت ممكن. وبالنظر إلى الأهمية الخاصة لهذا القرار وللتوصيات حول برنامج العمل الجديد الأساسي، فقد قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1979 عقد مؤتمر الأمم المتحدة حول البلدان الأقل نمواً من أجل وضع اللمسات الأخيرة على برنامج العمل الجديد الأساسي وتبنيته واتخاذ الخطوات الكفيلة بدعمه.

عُقدَ مؤتمر الأمم المتحدة الأول حول البلدان الأقل نمواً في باريس من 1 إلى 14 سبتمبر 1981 حيث تبني المجتمع الدولي برنامج العمل الجديد الأساسي لفترة الثمانينات وهو يضم خطوطاً إرشادية للعمل الداخلي من قبل البلدان الأقل نمواً يتم استكمالها من خلال إجراءات دعم دولية. إلا أنه على الرغم من السياسات الإصلاحية التي تبناها العديد من البلدان الأقل نمواً لتحقيق تحولات هيكلية في اقتصاداتها، وعلى الرغم من الدعم الذي أبداه عدد من البلدان المانحة في مجالات المعونات والديون والتجارة، فقد ازداد الوضع الاقتصادي لتلك البلدان سوءاً خلال الثمانينات مما دعا الجمعية العامة للأمم المتحدة، بناءً على توصية من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، إلى الدعوة في عام 1987 إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني حول البلدان الأقل نمواً.

عُقدَ مؤتمر الأمم المتحدة الثاني حول البلدان الأقل نمواً في باريس من 3 إلى 14 سبتمبر 1990 وحضره ممثلون عن 150 حكومة. واستعرض المؤتمر التقدم الذي أحرزته البلدان الأقل نمواً على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي خلال عقد الثمانينات بالإضافة إلى التقدم على صعيد إجراءات الدعم الدولية خلال الفترة المذكورة. كما وضع المؤتمر سياسات وإجراءات على المستويين القطري والدولي بهدف الإسراع بعملية التنمية في هذه البلدان خلال فترة التسعينات. وتأسيساً على الخبرات المكتسبة والعبر المستفادة من فترة الثمانينات، تمكن المؤتمر من التوصل إلى اتفاق حول استراتيجيات وأولويات التنمية لعقد التسعينات. وتجلت نتائج المؤتمر في إعلان باريس وبرنامج العمل للبلدان الأقل نمواً لفترة التسعينات.

في سبتمبر 1995، خلص استعراض عالمي لمنتصف الفترة حول التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل للبلدان الأقل نمواً لفترة التسعينات إلى أن هذه البلدان لا تزال مهمشة. وتبني الاجتماع الدولي الحكومي رفيع المستوى الذي أعد دراسة منتصف الفترة مجموعة من التوصيات للتعجيل بعملية تنفيذ برنامج العمل خلال النصف الثاني من التسعينات. وفي محاولة لوقف تهميش البلدان الأقل نمواً، قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة، بموجب القرار رقم 187/52، عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث حول البلدان الأقل نمواً في عام 2001 تكون مهامه كالتالي:

- أ. تقييم نتائج برنامج العمل لفترة التسعينات على المستوى القطري،
- ب. استعراض تنفيذ إجراءات الدعم الدولية وخصوصاً في مجالات المعونات الإنمائية الرسمية والديون والاستثمار والتجارة،
- ج. النظر في صياغة واعتماد السياسات والإجراءات الوطنية والدولية الملائمة من أجل تحقيق التنمية المستدامة للبلدان الأقل نمواً وضمان تكاملها التدريجي مع الاقتصاد العالمي.

وعينت الجمعية العامة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية نقطة اتصال لتنظيم المؤتمر (أميناً عاماً للمؤتمر) وقبلت عرض الاتحاد الأوروبي لاستضافته من 14 إلى 20 مايو 2001 في مقر البرلمان الأوروبي في بروكسل. كما قررت عقد اجتماع على مرحلتين للجنة التحضيرية الدولية الحكومية وثلاثة اجتماعات تحضيرية على مستوى الخبراء. وتتولى اللجنة التحضيرية الدولية الحكومية اتخاذ الترتيبات اللازمة للمؤتمر بما فيها استعراض المراحل التي بلغتها العملية التحضيرية وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لفترة التسعينات على المستوى القطري. وعُقدت الجلسة الأولى للجنة من 24 إلى 28 يوليو 2000 بينما تُعقد الجلسة الثانية خلال الربع الأول من عام 2001.

وأكدت الجمعية العامة على أهمية شمولية التحضيرات للمؤتمر وارتكازها على أساس قطري بحيث تضطلع البلدان الأقل نمواً نفسها بدور مركزي في هذه العملية. كما أكدت على ضرورة اشتراك المجتمع المدني، بما فيه المنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص على المستويين القطري والدولي في التحضيرات. ومن بين مقررات الجمعية العامة دعوة أمين عام المؤتمر إلى أن ينظم وأن يساعد في تنظيم اجتماعات مائدة مستديرة حول مواضيع محددة وقطاعية على مستوى البلدان أثناء المؤتمر. وبصورة عامة، أكدت الجمعية العامة على ضرورة أن يخرج المؤتمر بنتائج مجدية وملموسة ومحسوبة وعملية.

وسيشكل المؤتمر منتدى لإلقاء الضوء على المشاكل الخاصة بالبلدان الأقل نمواً على أمل أن يسفر التعاون الدولي عن تلبية احتياجاتها. كما أنه سيمثل فرصة كبرى كي تضع البلدان الأقل نمواً وشركاؤها في التنمية آليات عملية للشراكة وتنسيق السياسات فيما بينها. ويتحتم على المؤتمر أن يخرج بمقترحات والتزامات تركز على التشخيص الصحيح لنقاط الضعف في السياسات الداخلية والدولية السابقة.

6. الملاحظات الختامية

على الرغم من إحراز بعض التقدم في عدد من البلدان الأقل نمواً خلال التسعينات، إلا أن هذا التقدم لم يكن بالدرجة المطلوبة في معظم هذه البلدان بحيث تتحقق معه الأهداف الشاملة التي ارتآها برنامج العمل لفترة التسعينات. وينطبق الوضع نفسه على البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، باعتبارها جزءاً هاماً من مجموعة البلدان الأقل نمواً، إذ أن النمو لدى هذه البلدان سار عموماً على نفس النمط خلال الفترة المذكورة. وعليه فإن هذه الملاحظات الختامية حول البلدان الأقل نمواً تنطبق كذلك على البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة.

لقد أحرزت البلدان الأقل نمواً تقدماً محدوداً على صعيد إزالة القيود الهيكلية، وتعزيز القدرات الإنتاجية، وحسن استخدام الموارد المحلية، وتسوية الديون القائمة، وزيادة وتنويع الصادرات، واستقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ولذلك، بينما شهد الإنتاج والتجارة العالميين زيادة خلال التسعينات، تراجع معدل النمو لدى البلدان الأقل نمواً بصورة مستمرة وخصوصاً خلال النصف الثاني من العقد. كما بقيت حصتها من التجارة العالمية ثابتة عند نسبة 0.5% بالنسبة للصادرات و0.6% بالنسبة للواردات مما يعكس ضآلة حصة هذه البلدان من الإنتاج العالمي.

ومن منظور شامل، فقد فشل الهيكل الاقتصادي الحالي للبلدان الأقل نمواً في رفع مستوى النشاط الاقتصادي وزيادة العوائد التصديرية اللازمة لإدامة الاستثمار وتوسيع نطاقه مما أعاق تنفيذ التعديلات الهيكلية وتحقيق النمو في هذه البلدان. وبسبب ما تشهده معظم هذه البلدان من انخفاض شديد في دخل الفرد وضعف، بل وانكماش، مستويات النمو للفرد، فإن ما يتم حشده من موارد محلية (أي المدخرات والاستثمارات) يظل دون الإمكانيات الحقيقية المتوفرة لديها. ولذلك فإن البلدان الأقل نمواً في موقف لا تحسد عليه. فمن جهة يحد انخفاض الدخل وضعف النمو من نطاق حشد الموارد المحلية، ومن جهة أخرى يحد انخفاض الاستثمار وسوء استخدام الموارد من ارتفاع معدلات النمو. أما السبيل الوحيد للخلاص فهو اللجوء إلى قنوات التمويل الخارجي.

وبينما تظل فرص استفادة هذه البلدان من قنوات التمويل الخاص للأغراض الاستثمارية محدودة، فقد تراجعت التدفقات الواردة إليها من المعونات الإنمائية الرسمية وسائر أشكال التمويل الإنمائي من البلدان المانحة الرئيسية منذ بداية التسعينات. ومنذ ذلك الحين، تجد البلدان الأقل نمواً، التي تعتمد إلى درجة كبيرة على المعونات الإنمائية الرسمية، نفسها مضطرة إلى مواجهة النقص في تدفقات تلك المعونات والتذبذب والتراجع العام في أسعار السلع الأولية. وفي حالة استمرار الوضع كما هو عليه، فإن الأهداف التي تسعى تلك البلدان إلى بلوغها والمتمثلة في التنمية المستدامة وخفض معدلات الفقر وتحقيق التنمية البشرية ستصبح صعبة المنال.

والحالة تلك، فإن البلدان الأقل نمواً، وضمنها تلك الأعضاء في المنظمة، مضطرة إلى مواجهة العولمة وتحرير التجارة من موقف ضعف. وبينما تظل العولمة قوة دافعة للنمو والتنمية، فهي تهدد البلدان الأقل نمواً بالتهميش نظراً لافتقار تلك البلدان إلى الوسائل التي تمكنها من الاستفادة من هذه الظاهرة والحد من مخاطرها. وبالنظر إلى العوامل السلبية التي تحيط بتلك البلدان من مشاكل هيكلية معقدة، وقدرات عرض محدودة، وبنية أساسية متخلفة، ومؤسسات ضعيفة، ومستويات استثمارية منخفضة، فإنه من الصعب عليها التصدي لتحديات العولمة وتحرير التجارة. فالقدرات المحدودة لتلك البلدان تحول دون استفادتها من المزايا التي تدرها هاتان الظاهرتان مثل الدخول إلى

الأسواق الجديدة، واكتساب المعلومات والمهارات، ونقل التكنولوجيا، واستقطاب رؤوس الأموال.

وفي ضوء تجارب البلدان الأقل نمواً على صعيد التعديل الهيكلي وسائر الإصلاحات خلال العقد الفائت على الأقل، تزداد القناعة يوماً بعد يوم بأن تحقيق النجاح يتطلب أن تركز السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية على التعامل مع القيود الهيكلية وتحقيق تراكم رأس المال. كما يجب ربط هذه العملية بالتجارة من أجل زيادة القدرة الإنتاجية والكفاءة والقدرة التنافسية. إلا أن وضع هذه السياسات يجب أن يأخذ في الاعتبار الحقائق الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية لكل بلد. كما تجدر الإشارة إلى أن وجود البيئة الخارجية المساعدة، وخصوصاً الدعم المقدم من الشركاء في التنمية، يظل عاملاً هاماً في نجاح السياسات والتدابير التي ستخضعها البلدان الأقل نمواً لتحسين أدائها الشامل.

وبينما تستعد البلدان الأقل نمواً وشركاؤها في التنمية من أجل مؤتمر الأمم المتحدة الثالث حول البلدان الأقل نمواً، فإن عليها أن تأخذ في الحسبان الحاجة إلى تبنّي توجه جديد يُمكنها من التصدي للتحدي متعدد الجوانب المائل أمامها، ويساعدها على التكامل مع الاقتصاد العالمي. ومن المهم أن تتمتع أي خطة عمل مستقبلية بالمرونة الكافية وأن تركز على بدائل مختلفة تتيح لهذه البلدان التكيف السلس مع الأوضاع الجديدة بعد أن تخرج من تصنيفها الحالي. وأخيراً، يقع على عاتق المجتمع الدولي، ومن ضمنه البلدان الأقل نمواً نفسها، أن تقرر خلال هذا المؤتمر أفضل التدابير القطرية والدولية التي يتعين اتخاذها والعناصر التي ستشتمل عليها أي خطة عمل للعقد القادم. أما الأمر الأهم فهو ضرورة أن تُبنى هذه القرارات على تشخيص واقعي لما جرى في الماضي القريب. بما يتيح الخروج بنتائج أفضل هذه المرة.

المراجع

IMF (2000). World Economic Outlook, May 2000.

SESRTCIC (1999). Annual Economic Report on OIC Countries 1999. Ankara Centre, October 1999.

SESRTCIC (2000). Eradication of Poverty in the Least Developed and Low-income OIC Member countries. Ankara Centre, October 2000.

UN (1997). Least Developed and Low-income Food Deficit Countries. Information Note, *WFP/EP.2R/97/INF/8*, World Food Programme, Rome, Italy, 26 May 1997.

UN (2000). A Report prepared by the UNCTAD secretariat on item 3 of the provision agenda of the first meeting of the Intergovernmental Preparatory Committee for the Third United Nations Conference on the Least Developed Countries: "Sustainable Development of the Least Developed Countries and their Beneficial Integration into the Global Economy: Past Performance, Challenges and the Way Forward", 14 July 2000.

UNCTAD (2000), www.unctad.org, The Least Developed Countries: Historical Background. May 2000.

UNCTAD (1999). The Least Developed Countries 1999 Report.

WTO (2000), www.wto.org, Press Release, April 2000.

World Bank, Global Development Finance 2000.

الجدول الملحق أ3: إجمالي السكان (بالمليون)

1999	1998	1997	1996	1995	
21.87	21.6	20.89	20.88	19.66	أفغانستان (*)
134.4	124.4	122.2	120.4	118.5	بنغلاديش
9	5	4		1	
6.12	5.96	5.79	5.63	5.47	بنين
11.97	11.6	11.31	11.03	10.75	بور كينا فاسو
6.98	6.83	6.68	6.52	6.35	تشاد
0.55	0.54	0.53	0.51	0.5	جزر القمر
0.67	0.67	0.66	0.65	0.63	جيبوتي
1.27	1.23	1.18	1.15	1.11	غامبيا
7.34	7.15	6.94	6.74	6.55	غينيا
1.17	1.16	1.13	1.11	1.09	غينيا بيساو
0.28	0.28	0.27	0.26	0.25	المالديف
10.88	10.66	10.4	10.11	9.79	مالي
2.85	2.77	2.7	2.65	2.57	موريتانيا
17.28	16.93	16.53	16.19	15.84	موزمبيق
10.51	10.14	9.84	9.51	9.22	النيجر
4.97	4.87	4.75	4.64	4.51	سيراليون
9.82	9.24	8.82	8.47	8.2	الصومال (*)
27.35	26.84	26.29	25.69	25.17	السودان
4.66	4.52	4.38	4.24	4.12	توغو
22.19	21.61	21	20.43	19.77	أوغندا
20.45	19.75	19.03	18.39	17.77	اليمن
323.67	308.8	301.36	295.2	287.83	البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة
49.8	49.6	49.4	49.5	48.8	كنسبة من كافة البلدان الأقل نموا
25.9	25.3	25.1	25.1	24.8	كنسبة من إجمالي بلدان المنظمة

المصدر: موقع صندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت، www.imf.org، قاعدة بيانات وضع الاقتصاد العالمي.

(*) الأمم المتحدة، النشرة الإحصائية الشهرية، فبراير 2000.

الجدول الملحق 4: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون دولار)

1999	1998	1997	1996	1995	
			1504	1419	أفغانستان(*)
			1	0	
4720	4281	4168	4069	3898	بنغلاديش
6	0	5	4	9	
2381	2306	2141	2208	2009	بنين
2586	2599	2387	2536	2355	بور كينا فاسو
1514	1694	1522	1623	1435	تشاد
193	193	194	213	215	جزر القمر
531	513	500	485	491	جيبوتي
419	416	403	393	368	غامبيا
3753	3795	3895	3959	3729	غينيا
223	206	269	270	254	غينيا بيساو
434	400	360	299	266	المالديف
2731	2632	2475	2619	2466	مالي
939	915	990	1054	1011	موريتانيا
4147	3893	3438	2881	2392	موزمبيق
2080	2048	1859	1988	1881	النيجر
671	672	850	942	866	سيراليون
			1647	1563	الصومال(*)
9436	9715	8913	9017	1029	السودان
				3	
1407	1414	1501	1473	1310	توغو
5791	6180	5692	5495	5279	أوغندا
6421	6181	5728	5739	1105	اليمن
				6	
92863	88582	84802	100576	102418	البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة
25.2	26.5	27.9	31.9	37.5	كنسبة من كافة البلدان الأقل نمواً
7.0	6.7	5.8	7.0	7.8	كنسبة من إجمالي بلدان المنظمة

المصدر: موقع صندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت، www.imf.org، قاعدة بيانات وضع الاقتصاد العالمي.

(*) قاعدة بيانات مركز أنقرة.

الجدول الملحق 5: هيكل الإنتاج

(القيمة المضافة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، متوسط الفترة 1994-1998)

الخدمات	الصناعات التحويلية	الصناعة	الزراعة	
51.6	9.8	17.8	28.8	بنغلاديش
50.5	8.8	13.2	36.6	بنين
39.8	18.3	26.4	34.0	بور كينا فاسو
40.0	13.5	18.0	42.4	تشاد
48.5	4.3	12.8	38.6	جزر القمر (1)
76.5	4.5	20.6	2.9	جيبوتي (1)
58.8	7.0	14.8	27.7	غامبيا
41.8	5.5	33.8	24.4	غينيا
32.4	6.3	15.4	52.5	غينيا بيساو
61.6	6.0	16.0	22.0	المالديف
36.4	7.0	17.4	46.0	مالي
44.2	11.0	30.2	25.6	موريتانيا
46.8		17.8	35.4	موزمبيق
43.5	6.5	17.8	39.2	النيجر
32.4	6.1	23.4	44.8	سيراليون
26.0	5.0	8.5	65.0	الصومال (1)
46.2	9.2	16.2	37.0	السودان (1)
39.8	9.8	21.4	38.5	توغو
37.6	6.0	15.8	46.4	أوغندا
38.3	11.0	43.5	19.0	اليمن
46.5	9.0	20.2	32.5	البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة
42	11	25	33	كافة البلدان الأقل نموا (2)
45.4	15.7	37.9	16.6	مجموعة بلدان المنظمة
51	23	36	13	البلدان النامية (2)

المصدر: البنك الدولي، تقرير التنمية العالمية للسنوات من 1995 إلى 2000/1999.
(1) 1991-95. (2) 1998.

الجدول الملحق أ6: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)

1999	1998	1997	1996	1995	
-	-	-	6.0	-	أفغانستان(*)
4.3	4.7	5.3	5.1	5.3	بنغلاديش
5.0	4.5	5.7	5.5	4.6	بنين
3.7	6.2	4.8	6.0	4.0	بور كينا فاسو
1.1-	8.1	4.1	3.7	1.1	تشاد
1.0	0.0	0.0	0.4-	3.9-	جزر القمر
1.3	0.8	0.7	3.7-	3.6-	جيبوتي
4.2	9.9	0.8	5.3	3.4-	غامبيا
3.7	4.5	4.8	4.6	4.4	غينيا
8.7	28.1-	5.4	4.6	4.4	غينيا بيساو
6.0	6.0	6.2	6.5	7.2	المالديف
5.2	3.4	6.8	2.1	6.4	مالي
4.1	3.5	4.8	4.7	4.5	موريتانيا
9.7	12.0	11.3	7.1	4.3	موزمبيق
2.3	8.3	3.3	3.4	2.6	النيجر
8.1-	0.8-	17.6-	5.0	10.0-	سيراليون
-	-	-	5.4	5.2	الصومال(*)
6.0	5.0	6.7	4.0	8.9	السودان
2.1	2.2-	4.2	9.6	7.8	توغو
7.8	5.4	4.5	7.8	10.6	أوغندا
3.3	2.5	5.2	5.6	8.6	اليمن
3.7	3.9	4.3	5.3	4.9	متوسط البلدان الأقل نمواً الأعضاء
3.8	4.0	4.5	5.4	6.5	كافة البلدان الأقل نمواً
1.3	0.1-	4.5	5.6	4.0	متوسط مجموعة بلدان المنظمة
3.8	3.2	5.8	6.5	6.1	البلدان النامية

المصدر: صندوق النقد الدولي، وضع الاقتصاد العالمي، مايو 2000.
(*) قاعدة بيانات مركز أنقرة.

الجدول أ7: الناتج المحلي الإجمالي للفرد (بالأسعار الجارية للدولار)

1999	1998	1997	1996	1995	
351	344	341	338	329	بنغلاديش
389	387	370	392	367	بنين
216	224	211	230	219	بور كينا فاسو
217	248	228	249	226	تشاد
349	359	369	418	432	جزر القمر
788	769	757	746	780	جيبوتي
330	337	341	343	331	غامبيا
511	531	561	587	569	غينيا
190	178	238	244	234	غينيا بيساو
1530	1451	1341	1157	1071	المالديف
251	247	238	259	252	مالي
330	330	367	397	393	موريتانيا
240	230	208	178	151	موزمبيق
198	202	189	209	204	النيجر
135	138	179	203	192	سيراليون
345	362	339	351	409	السودان
302	313	343	347	318	توغو
261	286	271	269	267	أوغندا
314	313	301	312	622	اليمن
318	319	312	341	356	متوسط البلدان الأقل نموا الأعضاء
623	585	546	488	436	كافة البلدان الأقل نموا
1091	1113	1251	1228	1132	متوسط بلدان المنظمة

المصدر: موقع صندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت، www.imf.org، قاعدة بيانات وضع الاقتصاد العالمي.

الجدول الملحق 8: معدلات التضخم (%)

1999	1998	1997	1996	1995	
7.2	8.0	4.8	4.5	7.7	بنغلاديش
1.0	5.8	3.8	4.9	14.5	بنين
1.0-	5.0	2.3	6.1	7.8	بور كينا فاسو
8.4-	4.4	5.9	11.4	9.5	تشاد
3.0	1.0	1.0	1.4	7.1	جزر القمر
2.0	2.0	2.4	2.6	4.5	جيبوتي
2.5	2.1	2.1	4.8	4.0	غامبيا
4.5	5.1	1.9	3.0	5.6	غينيا
0.9-	8.0	49.1	50.7	45.4	غينيا بيساو
2.3	5.0	7.2	6.2	5.5	المالديف
1.1-	4.1	0.7-	6.5	12.4	مالي
4.0	8.0	4.5	4.7	6.5	موريتانيا
1.7	0.6	6.4	44.6	54.4	موزمبيق
3.0	4.5	2.9	5.3	10.9	النيجر
29.6	35.5	14.9	23.1	26.0	سيراليون
16.0	17.1	46.7	132.8	68.4	السودان
0.1-	1.0	7.1	4.6	15.8	توغو
0.2-	5.8	7.8	7.5	6.1	أوغندا
7.0	11.2	4.3	41.8	62.5	اليمن
5.2	7.0	7.8	19.2	19.2	متوسط البلدان الأقل نمواً الأعضاء
18.4	13.2	20.1	51.0	50.5	كافة البلدان الأقل نمواً
14.3	26.2	18.7	22.6	34.9	متوسط بلدان المنظمة
6.5	10.1	9.5	15.1	22.9	البلدان النامية

المصدر: صندوق النقد الدولي، وضع الاقتصاد العالمي، مايو 2000.

الجدول الملحق 9: إجمالي الصادرات السلعية (فوب، مليون دولار)

1999	1998	1997	1996	1995	
150	143	147	126	166	أفغانستان
3830	3822	3628	3297	3129	بنغلاديش
410	246	260	253	217	بنين
320	191	194	189	164	بور كينا فاسو
180	124	92	124	124	تشاد
10	4	6	14	11	جزر القمر
120	125	100	116	95	جيبوتي
30	128	163	22	28	غامبيا
830	814	642	614	683	غينيا
73	75	70	58	94	غينيا بيساو
80	98	93	105	50	المالديف
560	286	270	283	237	مالي
450	499	521	554	564	موريتانيا
260	271	250	227	235	موزمبيق
300	271	108	61	169	النيجر
140	147	213	213	196	سيراليون
188	197	177	187	168	الصومال
760	546	512	489	530	السودان
420	420	424	362	369	توغو
500	416	602	559	533	أوغندا
2200	1497	2479	2413	1942	اليمن
11811	10320	10951	10266	9704	إجمالي البلدان الأقل نموا الأعضاء
					كنسبة من
3.1	3.2	2.8	2.7	2.8	إجمالي بلدان المنظمة
40.0	38.4	38.3	37.6	39.8	كافة البلدان الأقل نموا
					نسبة التغير السنوي
14.4	5.8-	6.7	5.8	28.9	البلدان الأقل نموا الأعضاء
10.1	6.6-	4.7	12.3	21.4	كافة البلدان الأقل نموا*
19.8	18.4-	3.0	11.4	19.0	مجموعة بلدان المنظمة
4.8	5.1-	6.8	7.5	21.0	البلدان النامية*

المصدر: صندوق النقد الدولي، الحولية الإحصائية حول اتجاهات التجارة 1999، والفصلية الإحصائية لاتجاهات التجارة، أبريل 2000.

(* صندوق النقد الدولي، وضع الاقتصاد العالمي، مايو 2000، ص 250-1.

الجدول الملحق أ10: إجمالي الواردات السلعية (سيف، مليون دولار)

1999	1998	1997	1996	1995	
450	495	561	622	363	أفغانستان
6970	7313	6863	6935	6496	بنغلاديش
680	1048	970	876	847	بنين
750	641	530	603	481	بور كينا فاسو
160	153	133	175	161	تشاد
50	48	57	154	157	جزر القمر
320	514	389	395	427	جيبوتي
250	341	322	272	140	غامبيا
1090	740	576	691	808	غينيا
80	93	82	110	139	غينيا بيساو
400	433	467	482	357	المالديف
1238	1237	1137	1121	989	مالي
320	581	602	632	652	موريتانيا
1460	1360	1209	1217	1253	موزمبيق
617	630	582	544	525	النيجر
143	200	235	294	246	سيراليون
320	280	313	295	276	الصومال
1870	1976	1486	1331	1300	السودان
1114	1106	1037	959	992	توغو
1410	890	820	842	744	أوغندا
2320	2167	1837	1852	1578	اليمن
22012	22246	20208	20402	18931	إجمالي البلدان الأقل نمواً الأعضاء
					كنسبة من
6.0	5.6	4.9	5.4	5.4	إجمالي بلدان المنظمة
53.7	56.9	53.4	55.9	56.9	كافة البلدان الأقل نمواً
					نسبة التغير السنوي
1.1-	10.1	1.0-	7.8	22.0	البلدان الأقل نمواً الأعضاء
4.8	3.4	3.6	9.9	18.1	كافة البلدان الأقل نمواً
6.9-	3.5-	8.5	7.8	21.0	مجموعة بلدان المنظمة
4.6	9.6-	6.2	6.6	22.4	البلدان النامية

المصدر: انظر الجدول أ9.

الجدول الملحق 11: ميزان الحساب الجاري (مليون دولار)

1998	1997	1996	1995	1994	
189.8-	327.3-	991.4-	823.9-	199.6	بنغلاديش
	154.0-	41.0-	82.6-	84.6	بنين
		103.0-	15.0	14.9	بور كينا فاسو
	97.0-	126.3-	34.0-	37.7-	تشاد
	16.0-	16.0-	18.96-	7.22-	جزر القمر
			23.0-	46.1-	جيبوتي
	22.95-	47.12-	8.14-	8.11	غامبيا
118.5-	91.1-	177.3-	216.5-	248.0-	غينيا
	30.28-	60.43-	50.65-	47.63-	غينيا بيساو
23.2-	36.5-	7.5-	18.1-	11.2-	المالديف
125.0-	178.4-	273.2-	283.8-	162.6-	مالي
77.2	47.8	91.3	22.1	69.9-	موريتانيا
429.3-	295.6-	420.5-	444.7-	467.2-	موزمبيق
			151.7-	126.1-	النيجر
78.9-	34.5-	181.0-	126.5-	89.1-	سيراليون
956.5-	828.1-	826.8-	499.9-	601.7-	السودان
64.0-	35.0-	58.0-	54.0-	63.3-	توغو
413.2-	387.8-	252.3-	338.9-	207.5-	أوغندا
228.1-	51.6	106.3	182.7	365.9	اليمن
3.2-	3.0-	3.6-	3.0-	1.5-	البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة*
13.0-	9.8-	9.4-	9.0-	6.8-	كافة البلدان الأقل نموا*
27.3-	11.9-	9.1-	34.9-	23.0-	إجمالي بلدان المنظمة*
89.9-	59.1-	74.2-	111.4-	88.6-	البلدان النامية*

المصدر: (1) صندوق النقد الدولي، إحصائيات التمويل العالمي، يونيو 2000.
(2) صندوق النقد الدولي، وضع الاقتصاد العالمي، مايو 2000، ص 250-1.
(*) بليون دولار.

الجدول الملحق أ12: إجمالي الاحتياطيات باستثناء الذهب (مليون دولار)

1999	1998	1997	1996	1995	
1603.6	1905.4	1581.5	1834.6	2339.7	بنغلاديش
399.6	261.5	253.1	261.8	197.9	بنين
295.1	373.3	344.8	338.6	347.4	بور كينا فاسو
95.02	120.0	135.8	164.4	142.5	تشاد
37.15	39.14	40.48	50.55	44.48	جزر القمر
70.61	66.45	66.57	76.97	72.16	جيبوتي
111.2	106.3	96.04	102.1	106.1	غامبيا
		121.6	87.34	86.76	غينيا
		3	11.53	20.27	غينيا بيساو
127.1	118.5	98.31	76.17	47.95	المالديف
2	4				
349.8	402.9	414.9	431.5	323.0	مالي
224.3	202.9	200.8	141.2	85.5	موريتانيا
654.0	608.5	517.3	344.0	195.3	موزمبيق
1	0	5	6	2	
39.4	53.1	53.3	78.5	94.7	النيجر
39.5	44.1	38.5	26.6	34.6	سيراليون
	90.6	81.6	106.8	163.4	السودان
122.1	117.7	118.6	88.5	130.4	توغو
763.1	725.4	633.5	528.4	458.9	أوغندا
	995.5	1203.1	1017.2	619.0	اليمن
4.9	6.2	6.0	5.8	5.5	البلدان الأقل نمواً الأعضاء*
12.5	11.7	11.4	11.0	10.7	كافة البلدان الأقل نموا*
155.6	136.4	131.9	126.9	102.5	إجمالي بلدان المنظمة*
616.0	578.6	564.7	514.7	429.0	البلدان النامية*

المصدر: (1) صندوق النقد الدولي، إحصائيات التمويل العالمي، يونيو 2000.
(2) صندوق النقد الدولي، وضع الاقتصاد العالمي، مايو 2000، ص 259.
(*) بليون دولار.

الجدول 13: إجمالي التدفقات المالية والمعونات الإنمائية الرسمية (مليون دولار)

ومن ضمنها المعونات الإنمائية الرسمية				إجمالي التدفقات المالية				
1997	1996	1995	1990	1997	1996	1995	1990	
279	228	215	137	270	198	215	135	أفغانستان
100	125	127	210	105	123	853	217	بنغلاديش
9	5	9	1	4	5		0	
225	293	282	269	274	297	283	244	بنين
370	418	488	335	390	412	484	351	بور كينا فاسو
225	305	239	317	262	354	288	318	تشاد
28	40	43	46	28	40	42	46	جزر القمر
87	97	106	195	110	113	105	192	جيبوتي
40	39	48	100	41	46	50	108	غامبيا
382	296	416	296	425	209	433	287	غينيا
126	180	117	132	135	204	114	136	غينيا بيساو
26	33	56	22	37	61-	43	38	المالديف
455	505	546	487	469	556	609	480	مالي
250	274	231	240	246	279	215	221	موريتانيا
963	923	110	100	107	105	113	105	موزمبيق
		1	8	7	6	1	5	
341	259	274	398	312	212	201	384	النيجر
130	196	207	63	143	205	212	66	سيراليون
104	91	191	494	104	173	192	489	الصومال
187	230	236	827	137	218	282	744	السودان
124	166	193	261	113	156	189	259	توغو
840	684	831	671	782	755	850	668	أوغندا
366	260	175	406	328	278	99	402	اليمن
6557	6772	7274	8805	6737	6935	6890	8793	البلدان الأقل نمواً الأعضاء
13.5	14.2	16.7	16.0	15.1	15.2	16.2	16.9	كافة البلدان الأقل نمواً*
50	56	59	57	197	192	159	80	البلدان النامية*

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير البلدان الأقل نمواً، 1999.
(*) بليون دولار.

الجدول 14: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدان المنظمة (مليون دولار)

1998	1997	1996	1995	1994	
317	141	14	2	11	بنغلاديش
26	27	25	1	-	بنين
14	13	17	2	-	بور كينا فاسو
35	37	23	12	27	تشاد
25	25	20	3	1	جيبوتي
14	13	12	8	10	غامبيا
15	17	24	-	-	غينيا
8	10	1	-	-	غينيا بيساو
7	8	8	7	9	المالديف
30	39	84	111	17	مالي
6	-	4	7	2	موريتانيا
213	64	73	45	35	موزمبيق
-	7-	15	7	11-	النيجر
30	10	19	2-	3-	سيراليون
10	98	-	-	-	السودان
5	5	21	-	3	توغو
210	175	120	125	88	أوغندا
100	138-	60-	218-	11	اليمن
1065	537	420	110	200	البلدان الأقل نمواً الأعضاء
2948	2480	1780	1411	820	كافة البلدان الأقل نمواً
16.4	23.5	19.0	11.9	13.8	بلدان المنظمة*
165.9	172.5	135.3	106.2	101.2	البلدان النامية*
					البلدان الأقل نمواً الأعضاء كنسبة من
6.5	2.3	2.2	0.9	1.4	بلدان المنظمة
35.5	21.5	23.3	7.9	24.4	كافة البلدان الأقل نمواً

المصدر: تقرير إنماء الاستثمار العالمي، 1999. الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف.
(* بليون دولار.)

الجدول الملحق أ15: إجمالي الدين الخارجي (مليون دولار)

1998	1997	1996	1995	1994	
1637 6	1512 5	1600 7	1632 5	1625 8	بنغلاديش
1647	1624	1594	1614	1589	بنين
1399	1297	1294	1267	1129	بور كينا فاسو
1091	1026	997	902	828	تشاد
203	200	206	204	192	جزر القمر
288	274	296	282	263	جيبوتي
477	434	460	429	425	غامبيا
3546	3519	3240	3242	3110	غينيا
964	921	937	897	852	غينيا بيساو
180	161	168	155	124	المالديف
3202	3142	3006	2957	2694	مالي
2589	2456	2412	2350	2223	موريتانيا
8208	7639	7566	7458	7272	موزمبيق
1659	1576	1536	1586	1525	النيجر
1243	1144	1179	1178	1493	سيراليون
2635	2561	2643	2678	2616	الصومال
1684 3	1632 6	1697 2	1760 3	1691 8	السودان
1448	1327	1472	1464	1444	توغو
3935	3868	3674	3573	3372	أوغندا
4138	3856	6362	6217	6125	اليمن
72071	68476	72021	72381	70452	البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة
148.3	140.8	144.9	146.6	142.7	كافة البلدان الأقل نموا*
					البلدان الأقل نموا الأعضاء كنسبة من
11.7	11.9	12.8	13.1	13.8	إجمالي بلدان المنظمة
48.6	48.6	49.7	49.4	49.4	كافة البلدان الأقل نموا
					نسبة الدين إلى إجمالي الناتج القومي (%)
81.6	78.2	93.9	102.9	115.8	البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة
79.7	53.4	53.8	59.8	71.5	بلدان المنظمة
42.1	36.0	35.7	37.6	39.4	البلدان النامية
39.3	36.0	37.6	42.1	47.1	البلدان منخفضة الدخل

المصدر: البنك الدولي، التمويل الإنمائي العالمي، 2000.

(*) بليون دولار.